الفصل الثالث

مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين

مرحباً بالرأى الآخر

أبريل ١٩٧٩

يفيد كثيرًا تتبع ما يعرف بوجهة النظر الأخرى .. أى الرأى المخالف أو المتخوف ، فهذا مفيد فى العرض والتناول بالشرح وفتح باب المناقشة .

والمقصود بأصحاب الرأى الآخر هؤلاء الذين يطرحون وجهات نظرهم بموضوعية .. أى بغير بذاءات ولا إسفاف أو مزايدات سياسية أو أهواء شخصية أو مغرضة .

وابتداء فقد انتهيت بعد المتابعة إلى النقاط التالية :

• إن هناك فارقًا شاسعًا بين من يعترك الطريق ويتناول أمور التفاوض المباشر ويلمس الحقائق الدولية ويتعامل معها مباشرة وبين من يجلس بعيدًا فى مقاعد المتفرجين ، أو حتى المتابعين ، لكى يحكم حكماً نظريًا على نتائج الجولة الأولى من المباراة .. التناول النظرى أمر بعيد تماماً عن التناول العملى فى التفاوض والتعامل مع الواقع الدولى ، وحسبان عوامل الإمكانيات والقدرات بالسلب والإيجاب .

• النقطة الأخرى وهى حول نظرة مسطحة للأمور بسيطة شديدة البساطة . مثل القول : كل شىء الآن .. أو لا شىء على الإطلاق .

فإذا حاولت أن أحصر حالات النقد أو الآراء المخالفة أو السلبية والمعارضة للاتفاق – برغم أن أحداً منهم لا ينكر الإنجاز البائن حول سيناء – فإن كل اتجاهات المعارضة تنحصر تقريباً فى هذا المعنى . « أين القدس ؟ أين الضفة الغربية وغزة ؟ أين الدولة الفلسطينية ؟ . إن بيجين لا يزال يطلق على الضفة أسماءها اليهودية ، لقد صرح – ولايزال – بأن إسرائيل لن تترك الضفة بأى حال .. إلخ .. أين كذا وأين كذا .. لم يتحقق شيء من ذلك .. إذن الاتفاق مع إسرائيل يكون بناءً على ذلك غَبْنًا لنا ، ومن ثَمَّ فهو مرفوض .

هل من العسير أن يدرك أحد أن حلاً قاطعاً وجاهزاً يرضى أحد الطرفين أصبح من المستحيل الآن . من المستحيل بعد أن تحقق التوازن العسكرى بعد الحرب الأخيرة ... أن يُقَدَّرَ علينا أن نسير فى دائرة مفرغة إلى الأبد .

لقد بُحَّ صوت المفاوض المصرى عدة مرات على الأقل فى ساحات مختلفة ، يشرح منجزات الاتفاق والأبعاد التى حققها ، وبسبيل الوصول إليها وتركيب المشكلة ذاتها . والواقع الدولى وما يطرحه بين حدود الممكن وآفاق المستحيل .. ثم بعد ذلك أو قبل ذلك استحالة تحقيق نتيجة حاسمة فى صالح هذا الطرف أو ذاك – أو التوصُّل حالاً إلى كل مطالب هذا على حساب ذاك .

ومع ذلك لنبدأ بما سوف يحدث ويتحقق فى المستقبل ليس البعيد وإنما القريب جداً . فى الغد . خلال أسابيع معدودة . خمسة أسابيع من الآن . سوف تشهد الشعوب العربية « التكذيب العملى » لمزاعم الحكومات التى تنعى أن مصر قد باعت القضية .. سيشهد العالم العربى الدولة التى بذلت أغلى الثمن فى سبيل قضية الفلسطينيين وهى مصر .. تتولى أشق معركة مفاوضات من أجل الفلسطينيين . معركة تفاوض حقيقية من أجل أن تضعهم على أول طريق حقوقهم المشروعة .

كم تردد هذا « شعاراً » من قبل ، ولا يزال يتردد ويسجل حبراً على ورق .

وإنما لأول مرة فى تاريخ المشكلة سوف يتم تناول أولى خطوات عملية فى تطبيق الحقوق الشرعية للفلسطينيين .

لأول مرة منذ ثلاثين عاماً تم التوصل إلى نقطة تلتزم من خلالها أمريكا أن توجه فيها كل جهودها من أجل قضية الفلسطينيين .. والذين يصرخون ليل نهار فى الإذاعات متباكين على الفلسطينيين سيتابعون من مقاعدهم ومن وراء ميكروفوناتهم مرحلة تفاوض محورها هم الفلسطينيون .. حتى إسرائيل اعترفت بل التزمت بأن الموضوع المطروح الأول والوحيد فى جدول الأعمال هو موضوع الفلسطينيين ، وليس هذا هو الالتزام الوحيد ، أى ليس موعد البدء فى المفاوضات حول الفلسطينيين وإنما موعد الانتهاء أيضًا من هذه المفاوضات .. أى حد أقصى لها عام واحد بعده تجرى الانتخابات وتقوم الحكومة الفلسطينية الذاتية . ينتهى الحكم العسكرى الإسرائيلى . تنسحب القوات الإسرائيلية إلى مناطق محددة . خلال ثلاث سنوات تبدأ مفاوضات تقرير المصير لتنتهى خلال عامين على الأكثر .. أى تحدد مدة خمس سنوات للحكومة الذاتية بعدها يتقرر المصير النهائى للمليون وربع المليون فلسطينى الذين يعيشون بين الضفة الغربية وغزة ..

أما مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل فيستطيع أن يصرح بما يشاء .. فلو كانت كل التصريحات هى التى تقرر المستقبل فما كان هناك من داع للمفاوضات .. وما كان قد التزم أو ألزم إسرائيل بشروط التفاوض حول طريق مستقبل مفتوح ، ولكنه محدد المعالم بما يتفق والتحرك الطبيعى فى تاريخ الشعوب . قيام حكم ذاتى أى اعتراف بوجود شعب ثم تقرير مصير سيهدف حتماً لوجود الدولة الفلسطينية .. إلى حتمية التعايش . هذه هى الحركة الطبيعية التى لن يستطيع أحد أن يقف فى طريقها عندما تتخذ مجراها وبالتدريج .

أما « القدس » فهى مثار تفاوض فى المرحلة المقبلة ضمن المفاوضات المبدئية

حول الضفة وغزة .. أى هى وباعتراف الأمريكيين جزء من الاتفاق حول الانسحاب من الضفة الغربية .. أما مستقبل المدينة فإن الذى سوف يراعى حولها هو كونها رمزًا مشتركاً وحقًا مقدساً لا يتجزأ من حقوق أتباع الرسالات المقدسة الثلاث التى اجتمعت فى هذه المدينة الفريدة فى العالم .. مثلا .. هل يمكن أن تطرق المفاوضات المقبلة قيام الانتخابات فى الضفة وغزة . ثم تتجاهل أصوات العرب المقيمين فى الضفة الغربية .

إن الهيكل المتكامل لحقوق الفلسطينيين قد تم وضعه .. ومع ذلك فهذا لا يهون من مشقة الطريق الذى ارتضاه المفاوض المصرى فى المستقبل القريب لينتزع حقوقاً للشعب الفلسطينى تضعه على بداية الطريق الصحيح .. وعندئذٍ لن يتأخر أحد منهم فى دفع العربة إلى الأمام . كل هذه السلبية والشكوك وسوء الفهم سوف تتحول مع الوقت – مع الحقائق العملية – إلى دفع الأحداث فى الطريق السليم . لسوف نتحمل ونتحمل كثيرًا قدرنا إلى أن ننجز المهمة الشاقة .

قد يكون ما أحرز حتى الآن مجرد شريحة من الحل لا بأس بها .. ولكن لم تتوقف الأمور عند هذا الحد .. بل الأصح قد بدأت . والذين يتشاءمون كثيرًا ويرون أن إسرائيل تمسك فى يدها بقياد الأحداث المقبلة .. لا يرون الحقيقة كاملة .. لأن السلام ليس مجرد قوات تحتل أو تجلو ، وورقة توقع ، وإنما السلام الذى تحتاج إليه إسرائيل هو مشاعر معنوية تحس ولا تسجل . والسلام الذى نحتاج إليه هو إحساس بالرضا والعدل ، وفى سبيل تبادل ذلك ستختفى من الطريق كل الشخصيات المتطرفة – على الجانبين – التى ستحاول أن تقف أو تعوق هذا الطريق ..

بدء مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين

مايو ١٩٧٩

الذى يعتبر أن عدم اشتراك الفلسطينيين فى هذه المرحلة من المفاوضات بمثابة عامل سلبى أو عنصر إحباط لا يدرك أبعاد الموقف .. إن إحجام الفلسطينيين فى هذه « المرحلة » هو فى الحقيقة عامل « إيجابى » ويستفيد منه المفاوض المصرى وليس ضده .. بل قد يكون عنصرًا مساعدًا فى حركة الدفع برغم أنه يزيد من مشقة وعبء المسئولية الملقاة على عاتقه !

لابد أولا أن نعرض لوجهة النظر الفلسطينية حتى نصل إلى تفسير لذلك . ما هى أسباب تحفظات الفلسطينيين فى الضفة وغزة وعدم اشتراكهم فى المفاوضات التى تبدأ فى هذه المرحلة – مايو ١٩٧٩ – الفلسطينى من أجله تدور هذه المفاوضات ، إلا أنه لا يرى حتى الآن ما يشجعه من قبل سلطات الحكم العسكرى الإسرائيلى ، بل العكس هو الصحيح . وكل يوم يشهد دلائل تدعيم الوجود الإسرائيلى .. وهو يعتبر أن مجرد اشتراكه منذ الآن فى مفاوضات مع سلطات الاحتلال بدون أى ضمانات لنتائجها سوف يفقده من رصيده ليضيف إلى رصيد إسرائيل .. بمعنى أن كل سياسى إسرائيلى يدرك جيدًا أن إسرائيل لا تستطيع أن تبقى إلى الأبد فى ثوب المحتل العسكرى لأرض لم تستطع حتى الآن أن تضمها قانوناً إلى « دولة » إسرائيل .. وأن رفضه لهذا الاحتلال حتى ولو بدا فى ظل وسائل القمع « سلبيًا » فهو على الأقل يحافظ على حالة « إدانة » رسمية لإسرائيل بوصمة الاحتلال العسكرى لأرض خارج دولتها ولشعب آخر غير الشعب الإسرائيلى ! فلماذا إذن

يساعدها على إضفاء الشرعية على احتلالها بتحويله إلى حكم ذاتى تريده صورياً فى حين أنها فى الحقيقة تظل على احتلالها بأسلوب يبدو شرعياً ، وإلى الأبد ؟

رأى وجيه بلا شك ..

ولكن .. لو اكتفى الفلسطينيون بهذا . ولو واصل الإسرائيليون احتلالهم لفترة أخرى أو لمرحلة غير محدودة .. فهل فى هذا حفاظاً على حقوقهم أو حتى فيه ضمان تجميد الأحوال على ما هى عليه الآن ؟ أبداً .. إن الذى يحدث هو أن إسرائيل هى التى استفادت ولاتزال تستفيد كل يوم من احتلالها العسكرى .. طبعاً هى تعلم أنها لا تستطيع أن تبقى قوات احتلالها إلى ما لا نهاية ، ولا أن تظل تحكم شعباً آخر بوسائل القمع ..

ولكن الذى تنفذه إسرائيل منذ مدة فى ظل الاحتلال القائم هو أنها تحاول إيجاد وضع جديد فى الأراضى المحتلة عن طريق خلق شعبية إسرائيلية تعيش جنباً إلى جنب مع الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة .. وهى العملية المعروفة بالاستيطان أو بالمستوطنات .. وبحيث يجىء يوم يوجد فيه وضع إسرائيلى مدنى يفرض وجوده « كأمر واقع » .

ونظراً لأن الأغلبية الساحقة من السكان فى الضفة وغزة هم من الفلسطينيين فإن إسرائيل قد أعدت خطتها منذ فترة ماضية على تغيير هذا الوضع الفلسطينى المطلق .. ولا يناسبها بطبيعة الحال أكثر من وجودها العسكرى (المطلق) فى الضفة وغزة لتنفيذ هذا المخطط .

إذن هل مما يحفظ المصالح الفلسطينية أن يترك لإسرائيل الحبل كى تستفيد من واقع احتلالها ، وخاصة أن جميع العمليات الفدائية الفلسطينية – إذا اعتبرناها الاختيار الآخر أمام الفلسطينيين – كل هذه العمليات منذ إنشاء منظمة التحرير بعد حرب ١٩٦٧ حتى الآن لم تفلح ولم تؤد إلى زحزحة إسرائيل قدر سنتيمتر واحد عن

الأراضى المحتلة ؟ أليست هذه من الحقائق الواقعية ؟

وفق هذه العوامل وتحت هذا الضوء . ألا يجب أن يُقر أن من يعقل أن الدور المصرى فى هذه المرحلة من مفاوضات الحكم الذاتى إنما يؤدى دوراً مهماً ، دوراً يعجز غيره عن القيام به فى خدمة القضية والحفاظ على مصالح الفلسطينيين .. وأنه لولا صاعقة السلام التى نزلت على إسرائيل وبهرت العالم كله لما أضيئت جوانب هذه القضية . وأنه لولا التورط الأمريكى الكامل فى عملية السلام لما انتقلت قضية الفلسطينيين إلى موقع الأولوية .

بدءًا من الآن فصاعداً تنتقل القضية رسمياً من مفهوم إنسانى لقضية لاجئين كما يشير إليهم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى تقبله الدول العربية ، إلى القضية السياسية الأولى فى العالم ، فإن أحداً ولا حتى فى إسرائيل لم يعد يقول « أين هو الشعب الفلسطينى » كما قالت جولدا مائير منذ بضعة أعوام .. ولم تعد السمة المميزة للفلسطينيين هى (الإرهاب) كما كانوا فى أذهان الأوربيين والأمريكيين ..

ولولا هذه المعاهدة المصرية الإسرائيلية التى يهاجمونها ، لما أمكن ولا قدر أبداً أن يدفع أحد بإسرائيل إلى أن تفتح ملف قضية الفلسطينيين .. وبغير دور مصر لظلت القضية الفلسطينية تجمع قراراً فوق قرار على مدى السنين !

ومع ذلك فإن أحداً لا يقلل من مشاق الطريق . والفلسطينيين الآن لأول مرة على بداية الطريق !

اللحظة المؤجلة فى تاريخ إسرائيل !

إذا قمنا بتجريد العقبات مع إسرائيل فى مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين من كافة الفروع والتفاصيل والمركبات .. لرأينا بوضوح الخط الأساسى للمشكلة .

فما مشكلة المستوطنات والخلاف حول سلطات الحكم الذاتى والمعتقلات وأسباب القهر وإحجام الفلسطينيين إلاّ مشاكل فرعية لمعضلة أساسية تكاد أن تطغى على الصورة . ويختفى بينها السبب الرئيسى للخلاف مع إسرائيل !

والمعضلة الحقيقية أو المشكلة الأساسية أمام حكومة بيجن – وأمام أى حكومة إسرائيلية سابقة أو لاحقة ، ومهما اختلفت بينهم التعبيرات والأسباب والأساليب – أنها لا هى تحتمل التخلى عن الضفة وغزة ، ولا هى تستطيع أن تضمها رسمياً إلى إسرائيل .. وإلاّ لبادرت وفعلت ذلك منذ وقت طويل !

ولا يعود إحجام الحكومة الإسرائيلية عن ضم (جوديا وساماريا وغزة) إلى دولة إسرائيل رسمياً إلى تخوف من رد فعل عالمى مثلا أو لأى أسباب قانونية أو شرعية .

وإنما هو سبب جوهرى خطير لإسرائيل ، وهو وحده الذى يكبل يدها ، ويمنعها – ولا يزال يمنعها – عن ضمها رسمياً ، فإن تعداد سكان الضفة وغزة من الفلسطينيين مُضافاً إليهم المليون عربى الذين لم يغادروا ديارهم الأولى وبقوا حتى الآن فى إسرائيل . هؤلاء وهؤلاء سوف يشكلون معاً تعداداً ربما أكثر من نصف مجموع سكان إسرائيل . وهى نسبة قابلة للزيادة العربية مع الوقت . وبهذا تفقد إسرائيل أهم معالمها . ويسقط معها أكبر أسباب وجودها كدولة يهودية هذا غير تحلل أحد أسس النظرية الصهيونية !

وهذا هو السبب الذى جعل بيجن يبادر بالتقدم بمشروعه للحكم الذاتى منذ مجيئه إلى الإسماعيلية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ فى الشهر التالى للمبادرة التاريخية للسلام . إن مناحم بيجن يحاول أن يكون رجل أعمال وتجارة وقانون ، وسياسياً وصهيونياً فى آن واحد .

وهكذا تفتق ذهنه عن مخرج « الحكم الذاتى للسكان وليس للأرض » وهى نظرية فريدة ولم يسمع بمثلها العالم من قبل .. مخرج قانونى أو هكذا يظن . وبه يستطيع أن يلبس هذا طاقية ذاك . ويكسب السلام ولا يخسر الأرض .

بمعنى آخر أن يحاول الاحتفاظ بالضفة وغزة بدون أن يدفع الثمن الباهظ الذى لا يقدر عليه . وهو ضياع الشخصية اليهودية للدولة !

ولكن . إذا ظن رئيس وزراء إسرائيل أنه (شاطر) جداً فإن المثل يؤكد أنه لا يقع مثل الشاطر .. إذ أن مشروعه للحكم الذاتى الذى يطبق على السكان وليس على الأرض .. ومهما قدم من حيل وأساليب .. مستوطنات أو قلاع ومعسكرات لاسترراع اليهود وإيجاد (وجود) أى وجود للإسرائيليين وسط هذا الطوفان البشرى الهائل من الفلسطينيين .. ومهما حاول وفعل فقد حدث ووقّع بيده هو – وليس غيره – على وثيقة تقرر أن الحكم الذاتى للفلسطينيين إنما هو مرحلة انتقالية ومحدد لها خمس سنوات فقط ، أى هى « وسيلة » مؤقتة وتؤدى إلى الهدف النهائى وهو تقرير المصير الذى نصت وثيقة كامب دافيد على اشتراك الفلسطينيين فيه .

لقد وضع مناحم بيجن توقيعه على هذه الوثيقة وهو صقر الصقور ولا يستطيع أن يتراجع عن ذلك بعد الآن .. إذن ليس أمامه أو أمام حكومته إلا اختلاق العقبات والمشاكل وتأجيل اللحظة الحاسمة . ولكن لقد انتهى الأمر ، ويتحمل بيجن مسئولية ما وقّع عليه . وبذلك أعفى مستقبلا أى رئيس وزراء قادم لإسرائيل من مسئولية أو مشقة الانسحاب من الضفة وغزة باعتبارهما أراضٍ عربية محتلة ،

ومهما أطلق عليها من أسماء يهودية أو مرادفات إلى العبرية .

وهذه هى معضلة حكومة بيجن حاليًا ومشكلة الحكومات الإسرائيلية منذ حرب عام ١٩٦٧ حتى الآن . ماذا تفعل أى حكومة إسرائيلية بأراضى الضفة وغزة . وكيف تتصرف حيالها .. إن فى يدهم الأرض . وفى يدهم القوة . وقرار التنازل عما هو فى اليد صعب .

والمجازفة بالضم أصعب .

ومهما زرعت إسرائيل من مستوطنات بشر وقلاع عسكرية فلن تستطيع أن تغير من الطبيعة السكانية لهذا-الطوفان البشرى العربى الهائل فى الضفة وغزة .

ولهذا السبب فإن كل فلسطينى بقى فى موقعه واستمات ببيته وتمسك بأرضه فهو المناضل الصامد والبطل الحقيقى فى هذه المشكلة المأساوية . إن دوره لا يقل عن الفدائى الفلسطينى الذى قدم حياته غضة وراح فى إحدى العمليات الفدائية .. إن حروب التحرير مشروعة عرفتها كل شعوب العالم . وهؤلاء الفلسطينيون الذين صمدوا ولم يغادروا مواقعهم ولا ديارهم واستماتوا وتمسكوا بها وظلوا يداومون العيش على أراضيهم هم القوة الحقيقية ، ولا تستطيع إسرائيل أن تواجهها ولا أن تتجاهلها ولا بكل ترساناتها المسلحة .

باق من الزمن ثمانون يومًا !

فى يقينى أن هذه المفاوضات هى أشق مهمة يمكن أن يخوضها فريق من المتفاوضين . فالمفاوض المصرى فى مواجهة مع المفاوض الإسرائيلى . وفى مواجهة أيضاً مع « المتفرج » العربى ، فإذا ما وصل إلى اتفاق فى الغالب لن يصفق أحد . مفاوضات أحد أطرافها الأساسيين غائب بإرادته ! فى حين أن الطرف الآخر

فى يده السلطة . وفى يده الأرض و .. القوة المسلحة ..

أما الطرف (الثالث) فقد اتخذ على عاتقه مسئولية استخلاص الكيان لهذا الغائب ، وأن ينقل كافة اختصاصات الطرف الآخر الذى فى يده السلطة لحساب ذلك الغائب ، والذى هو إما سلبى متشكك . وإما قانع ناعم بأموال البترول .. ومع المفاوض المصرى ليس غير قوة الحجة والأسانيد القانونية وكافة مواهبه العلمية والتفاوضية يسخرها مضافاً إليها كافة وسائل الإحراج والإقناع والإفحام والمثابرة والجلد ليستخلص حقوق الفلسطينيين !

وبرغم أن المفاوضات قد دخلت إلى مرحلة العمق ووصل طرح جوهر الأمور إلى مداه .. فإن كل طرف بدأ يعيد النظر فى بدائله ويحسب احتمالات يوم قد يعلن فيه على العالم أن الاتفاق لم يتحقق وأن الفجوة بين التصور المصرى والتصور الإسرائيلى لسلطات الحكومة الذاتية للفلسطينيين لا تزال واسعة ..

أستطيع أن أؤكد ذلك على الأقل بالنسبة للجانب المصرى ، وأيضاً فيما يتصل بالأمريكيين .. أما إسرائيل فلا مانع لديها – من المضى فى المفاوضات إلى ما لا نهاية .. وتستمر هى فى إنشاء المستوطنات أيضًا إلى ما لا نهاية ..

والعامل الجديد فى الموقف هو اهتمام عالمى متزايد بمتابعة المفاوضات والتى حولت مشكلة (حل) القضية الفلسطينية من مفهوم هلامى غامض إلى تجسيد متكامل مفهوم .. من مخلوق فى علم الغيب إلى جنين « يتخلق » فى شكل متكامل .. كل ما هناك أن المصريين يريدون لهذا الجنين أن يولد سليماً صحيحًا إلى الحياة ، وتحاول إسرائيل أن يكون مسخاً مشوهاً ليصبح كائناً غير موجود !

ولهذا .. وللجدية والواقعية التى تدور قرر الأروبيون أن يتحركوا ويدفعوا الأمور من حيث وصلت إليه .. وهذا فى ذاته يعكس وعياً وواقعية من الموقف الأوربى .. فالأمور أخطر من المنافسة وفوق احتكار الجهود ..

ولهذا يستجيب لهذه المحاولة الآن الأمريكيون .

وقد أعلن رئيس الوفد الأمريكى صراحة خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده بحضور رئيس الوفدين المصرى والإسرائيلى بأنه توجد بالفعل محاولة أوربية ويعلنها رئيس وفد أمريكا من فوق المنصة .. أى أن هناك بدائل مطروحة ، والأسلوب الحالى ليس هو نهاية المطاف ولن يسيروا فيه بلا نهاية مطاف !

فإذا كانت مصر لا توافق على المضى إلى ما لا نهاية بعد التاريخ المحدد (٢٦ مايو) .. ما لم يتحقق إنجاز هام خلال تلك الفترة .. وإذا كانت المحاولة الأوربية من الواقعية والإدراك بحيث تبدأ من حيث تتوقف الجهود الحالية فستكمل ما تحقق حتى الآن من منجزات .. فلماذا تعارض مصر؟

هذا أمر بديهى ... ولكن التساؤل الحق هو عن الموقف العربى إذا ما كان هناك موقف عربى .. فهل يا ترى يرفضون المحاولة الأوربية لمجرد أنها لا تبدأ من فراغ ، ولا تلغى جهود كامب ديفيد لو أسفر الواقع العربى عن استمرار هذا المنوال الساذج لقدموا أكبر خدمة لإسرائيل .

لقد بدأ العد التنازلى .. وبقى من الوقت ثمانون يوماً من الآن أمام هذه المفاوضات الجادة .. وطريق الإحراج والإفحام والتأثير والإقناع الشهير بمفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين لا يزال هو أقصر السبل وأضمنها للوصول إلى حل .

الجولة الأخيرة
وأساليب حكومة بيجين

سبتمبر ١٩٧٩

قد نكون كرماء جداً فى مشاعرنا ولكن هذه هى تلقائيتنا كشعب . قلوبنا عندما نفتحها فهى على المصراعين أحياناً أكثر مما ينبغى .. ولكنها السماحة المتأصلة فى المصريين .. خصال تنم عن حسن النوايا بالطبيعة كشعب عاش آلاف السنين مستقراً فى سهل مفتوح على فيض نهر كريم .. ولكن .. حذار ! حذار لمن يستخف بطيبة هذا الشعب وكرم خصاله فيعتبرها غفلة من المصريين .. فليس مثل سخط المصرى وغضبه عندما يقابل بالجحود أو يكافأ على حسن صنيعه باللؤم والنكران .. ولا يجد استجابة تقدير ولا عرفان !

والحكومة الإسرائيلية لابد أن تعلم جيداً أنها المسئولة أمام شعبها أولا عن سُحب السخط والغضب التى بدأت تتجمع فى سماء القاهرة ولأول مرة منذ مبادرة السلام ، وأخذت تنذر بغيوم عاصفة قد تهدد صفو العلاقات النامية بين المصريين وشعب إسرائيل !

فإذا كانت مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين من أساسها شاقة .. وكفاها عناء تفسيرها للعبارات الغامضة التى وردت فى اتفاقية كامب ديفيد حتى تحظى على اتفاق الطرفين .. وما أصعب ما يحاولون .. فهل ينقصها أن تزيدها الحكومة الإسرائيلية صعوبة ، بل ربما استحالة أيضاً مع مرور الوقت ..

ما معنى تلك التحديات المتتابعة وغير المسئولة التى تتوالى من حكومة بيجن حيال حقوق الفلسطينيين ؟ . وأى سياسة هذه تلك التى تجعلها تتفاوض بيد من

أجل الحكم الذاتى للفلسطينيين فى حين أنها تستبيح باليد الأخرى أراضى ، نقصد (ما تبقى) من أراضى الفلسطينيين .

وهل هذا هو تشجيعها للفلسطينيين حتى يشتركوا فى المفاوضات .. أو هو إمعان فى إذكاء الشكوك و (التطفيش) ؟ وهل هذا هو الرد الإسرائيلى على رد وكرم المشاعر الذى أبداه ويبديه نحوهم المصريون؟.. أو هو « تخريب » عن عمد وغير مسئول ؟ .. فمن المؤكد أن قراراً مثل قرار إباحة شراء الإسرائيليين لأراضى العرب فى الضفة الغربية والقطاع لا يوصف بالقرار السياسى ، وإنما هو قرار تخريبى للمفاوضات الجارية ، وتسميم فى واقعه للعلاقات مع المصريين .. فإذا حاولنا أن نبحث عما يمكن أن تحققه إسرائيل – من جراء هذا القرار نجد أنها لن تحقق فى واقع الأمر نتيجة ذات قيمة .. فمن هذا الفلسطينى الذى يبيع اليوم أرضه فى الضفة أو فى غزة إلى الإسرائيليين مهما بلغ الثمن أو المقابل ؟ . إن هناك نصًا فى القانون الأردنى صدر بعد عام ١٩٦٧ يشرع عقوبة الإعدام لأى عربى يقترف هذه الجريمة ويبيع أرضه فى الضفة إلى الإسرائيليين .. ولكن الأغرب فى الأمر والدليل الأكيد على نية التخريب المعنوى الذى يهدف إليه هذا القرار هو أنه فى حقيقته ليس قراراً وإنما هو وقف أو « إلغاء » لقرار إسرائيلى سابق يحرم على أى مواطن إسرائيلى شراء أراض فى الضفة الغربية أو غزة أى (الأراضى العربية المحتلة) وفق ما يسمى حتى لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اثنى عشر عاماً أى منذ احتلال الضفة الغربية وغزة .. حتى جاءت حكومة السيد مناحم بيجن لتلغى هذا القرار .. وتسمح للإسرائيليين بشراء ما تبقى من أراضى الفلسطينيين .. فهل من الفلسطينيين من يبيع ؟ .. وهل يوجد تحدٍّ للمشاعر العربية جمعاء أكثر استفزازاً لها من استصدار مثل هذا القرار الغريب .

إن معنى ذلك هو أن الحكومة الإسرائيلية تعلن على الملأ أنها أكثر تعصباً وجرأة

وتحديًا للعرب والقوانين الدولية من كل الحكومات الإسرائيلية التى سبقتها ! والذى يتابع جولات مفاوضات الحكم الذاتى يتبين حالاً أن الحكومة الإسرائيلية تحاول دائماً أن تخلق موضوعاً أو مشكلة فرعية تستحوذ على الاهتمام وتستغرق الوقت وتطغى على بحث الموضوع الرئيسى لهذه المفاوضات .. فما موضوع المستوطنات ولا زوبعة تعديل قرار مجلس الأمن ولا إباحة شراء الإسرائيليين للأراضى فى الضفة وغزة سوى مشاكل فرعية تتضاءل إلى جانب المشكلة الأساسية وهى أن كلا الطرفين : المصرى من ناحية ، والإسرائيلى من ناحية أخرى ، لا يشغل كُلاً منهما سوى « المستقبل » مستقبل تلك الأراضى فما الحكم الذاتى إلاّ مرحلة انتقالية ، وأهم منه نتائجه أو ما سوف يؤدى إليه قيام مثل هذا الحكم الذاتى .. ما بعد السنوات الخمس الانتقالية أى مسألة تقرير الأحوال النهائية لهذه الأراضى .. أو بأسلوب أوضح : لمن تكون السيادة على هذه الأراضى .. فإن هذه المسألة قد تركت مفتوحة للمفاوضات وفق ما جاء فى وثيقة كامب ديفيد ، وهذه هى بؤرة المشاكل وأصعب الصعاب ..

مصر ترى الوضع أن الحكم الذاتى الفلسطينى المؤقت الذى يقوم سوف يقود بأسلوب طبيعى إلى عودة السيادة العربية على هذه الأراضى سواء قامت دولة فلسطينية مستقلة أو قام كيان فلسطينى يتحد بشكل ما مع الأردن ..

أما إسرائيل .. أو بالتحديد بيجن وحكومته أو شريحة كبيرة من ائتلافه الحاكم .. لا يحتمل بحكم تكوين العقلية والخلفية الدينية أو « التلمودية » فكرة تخلى إسرائيل عن هذه الأراضى التى يعيش فوقها ما يزيد على مليون عربى مقيم فيها عبر الأجيال .. غير النازحين منها فراراً من الحكم العسكرى الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ .

إذن .. وفق التفكير السائد فى القيادة الإسرائيلية الحالية فإنّ بَذْرَ المستوطنين

الإسرائيليين بين هذه الجموع العربية سوف يصعب الأمور فى وجه أى حكومة إسرائيلية بحيث لا تتركهم مستقبلا تحت السيادة العربية عندما يجىء الأوان .

هذه هى الحقيقة بلا لف ولا لوم وبلا دعاوى الحماية ولا الأمن .

ولو اتفق الطرفان على أن يتركا مؤقتاً مسألة المستقبل أو نتائج الحكم الذاتى وركزا الجهود على تحديد الصلاحيات والسلطات التى تترجم قيام الحكم الذاتى الكامل (كما تنص اتفاقية كامب ديفيد) تاركين التفاعلات الزمنية خلال مرحلة السنوات الخمس هى التى تحدد الطريق الطبيعى للمستقبل بدلا من محاولة تحديده من الآن .. ربما عندئذٍ يمكن إنجاز نتائج حقيقية للمفاوضات .

فلم يحدث تناول المسائل الشائكة أو الجوهرية ، وهى السلطات التى يتمتع بها هذا الحكم الذاتى .. ربما اقتربت المناقشات حول بعض المسائل الجوهرية . أو دارت حولها أو ربما تلمستها عن بعد .. ولكن هذا كله إنما كشف عن مدى الخلاف بل التناقض فى الرؤيتين والموقفين المبدئيين : المصرى والإسرائيلى ..

- هل تكون لهذه الحكومة حق إصدار قوانين خاصة بها . أى لها سلطات تشريعية ؟ .
- هل تكون لها محاكمها .. وقوة بوليسها التى تتولى حفظ الأمن والنظام ؟ .
- هل يكون لها حق الممارسة السياسية والحزبية ؟ .
- وهل تتمتع بحرية التعبير فى الصحافة أو تظل تحت رحمة الرقيب الإسرائيلى ؟

- وقبل هذا كله مصير عشرات الآلاف من العرب سكان القدس العربية أليس هؤلاء أيضاً ضمن سكان الضفة الغربية وغزة ؟ . وكيف يمكن إغفال حقوقهم وإرادتهم لأن لإسرائيل مطالب تاريخية فى أورشليم فتضمهم إليها قسرًا وعدواناً ودون أى اعتبارات إنسانية أو قانونية أو دولية !

كل هذه هى المسائل الجوهرية التى لابد أن يتم تناولها مباشرة .

وهذا هو سر كل ما يحدث من مراوغات ومناورات وتضييع وقت فى حلقات مفاوضات مفرغة . فليس أصعب من التفاوض مع وفد الحكومة الإسرائيلى . مثلا لنستعرض أسلوب التفاوض الإسرائيلى من خلال الجولة الأخيرة وقبل الأخيرة .

يصل الوفد المصرى . ثم يجد طريق التفاوض مغلقاً من قبل أن تبدأ المفاوضات . أربعة شروط مسبقة . أهمها أن موضوع الأمن لا يناقش . لا يمكن مستحيل أبدًا . ويضيع يومان فى مفاوضات « جانبية » . تنتهى بأن تسحب إسرائيل شروطها . أى تنازلت فى فراغ !

وأخيرًا كحل وسط يتفق على أن يطرح كل وفد مفهومه للأمن فى جلسة غير رسمية .. ويضطر الوفد الإسرائيلى أن يقبل ذلك على مضض ويصر على عقد الاجتماع فى غير القاعة الرئيسية للاجتماعات .. إمعاناً فى (غير الرسمية) . ويوافق المفاوض المصرى . فالمهم لديه أن يصل إلى أن تطرح فى النهاية مفهومها للأمن . كسبيل إلى كشف موقفها الحقيقى ويحدث مايلى : يعرض الوفد المصرى مشروعاً مدروساً متكاملاً يشمل كل أوجه الأمن ، ويقوم على ما جاء فيه من نقاط فى اتفاق كامب ديفيد . أما إسرائيل فلم يكن لديها مشروع ولا خطة واضحة ، ولا حتى فكرة يمكن أن تناقش لمفهوم الأمن ، باستثناء أنه تعبير عام ومطاط ويغطى أى شىء وكل شىء عند اللزوم !

وبدأت المفاوضات تجتاز مرة أخرى أزمة هددت فى تلك المرة بتوقفها تماماً . وعودة الوفد المصرى إلى القاهرة ، ولم يكن قد مر على وجوده سوى أربعة أيام كان التفاوت أو الفجوة كبيرة حول مفهوم الأمن فإن هذا داع ودليل أكبر على ضرورة تشكيل لجنة مخصصة للأمن ..

وترفض إسرائيل . ويصر دكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية

على : إما مناقشة هذا الموضوع الحيوى الهام على حدة وجنباً إلى جنب مع الموضوعات الأخرى .. وإلاّ فما هناك داع للاستمرار فى التفاوض والتمويه أمام العالم بأن هناك مفاوضات تجرى . وفى آخر يوم أمكن التوصل إلى (صيغة) أن يناقش موضوع الأمن على ألا تسمى اللجنة بلجنة . وإنما تسمى بالمجموعة الوزارية !!

وقال المفاوض المصرى وصبره يكاد أن ينفذ . سموها ما تسمونها .. المهم هو مناقشة هذا الموضوع الجوهرى الهام ! وهكذا ضاعت ثمانية أيام تقريباً فى مفاوضات على الهامش .. أتوافق الحكومة الإسرائيلية على مناقشة موضوع الأمن . أم لا توافق ؟ هل يكون فى لجنة أو فى غير ذلك ! . وتسبق بوضع شروط ثم تعود وتسحبها بعد ضياع الوقت ؟ ..

لولا أن المفاوض المصرى لا يكلّ ، فهو يعرف هدفه جيداً ، ويعتمد على أسلوب كشف المواقف وتعريتها ، بالإحراج حيناً وبالإقناع أحيانا ، وهكذا توصل إلى إقرار مبدأ مناقشة موضوع الأمن !

والوفد الإسرائيلى فى المفاوضات يستحق بحق أن ينال جائزة كبرى فى حيل تضييع الوقت وأساليب اللف فى الدوائر المفرغة . وبدع التنازلات فى فراغ !

وهكذا وجدنا الجولة الأخيرة للمفاوضات قد استغرقت واستهلكت فى مفاوضات هامشية .. الأمن يُناقش أم لا يُناقش ؟ فى لجنة أم غير لجنة ؟ نتفاوض نعم . ولكن على الأمن لا .